تقرير "حق" عن مكاتب توظيف البحرينيين في الخارج

تعرب حركة الحريات والديموقراطية "حق" عن قلقها تجاه فتح المزيد من مكاتب توظيف البحرينيين في قطر والإمارات العربية المتحدة معتبرة ذلك تهجيراً قسرياً، بعنوان توفير فرص لتحسين الوضع الوظيفي للبحرينيين. يأتي فتح هذه المكاتب في ظل استمرار متواصل للعمالة الوافدة غير البحرينية، وإعلانات متكررة للسلطات البحرينية في دول الجوار لوظائف شاغرة في وزارات الدولة. وقد تزامنت هذه الأفعال مع تصريحات من المسئولين في الدولة لتؤكد توجه التهجير الذي أشارت إليه وثائق تقرير البندر الذي صدر في يناير الماضي.

وتطالب حق بوقف مسلسل تهجير المواطنين لخارج بلدهم، وفتح فرص التوظيف في بعض مؤسسات الدولة، خصوصاً وزارات الداخلية والدفاع والحرس الوطني، محملة السلطات مسئولية تدهور الإستقرار العام الناتج من مواصلة مشروع استيراد العمالة غير المواطنة وبرامج التغيير الديموغرافي والتجنيس السياسي الذي بدت آثاره الإجتماعية والإقتصادية تطفو على السطح.

شكوك في مشاريع مكاتب توظيف البحرينيين في الخارج

"حق" تحذر من استمرار تنفيذ خطط تقرير البندر

26 نوفمبر 2007م

صرحت وزارة العمل البحرينية اليوم عن بعض الترتيبات الخاصة بفتح مكتب لتوظيف البحرينيين في الإمارات العربية المتحدة، والمؤمل أن يكون في يناير القادم[1]. في نهاية الشهر الفائت تم افتتاح مكتب توظيف البحرينيين في قطر[2] حيث صرح ولي عهد دولة قطر عند لقاءه وزير العمل البحريني مجيد العلوي بعد تدشين المكتب بأن "الموظف البحريني في قطر سيعامل كأخيه القطري، وأن كل الوظائف مفتوحة للبحرينيين في مختلف المجالات" [3]. جاء تدشين المكتب بعد ترتيبات مع السلطات القطرية مضى عليها سنة كاملة من تاريخ طرح فكرة تكوين مكاتب العمالة المهاجرة للبحرينيين في دول الخليج وتشمل قطر والإمارات العربية المتحدة وربما الكويت[4].

وتعرب حركة الحريات والديموقراطية "حق" عن قلقها لتصاعد أزمة البطالة بين البحرينيين- لاسيما الشباب- حيث من المتوقع أن تصل الى 35% في العام 2013 كما صرح بذلك نائب الرئيس التنفيذي لصندوق العمل في ندوة "فرص العمل والكوادر المدربة في البحرين"[5]. إن مصدر هذا القلق البالغ هو برامج عملية على أرض الواقع، وإن أظهرت تعاطياً إيجابياً مع أزمة البطالة خصوصاً في صفوف الشباب البحريني. ففي ظل زيادة العمالة الوافدة- في القطاعين العام والخاص- وفي ظل خلق استقطاب وظيفي خارج البحرين (مكاتب التوظيف في دولة قطر وغيرها) فإن "حق" تساورها شك في أن ما يجري من تسهيل لعملية خلق عمالة بحرينية مهاجرة، هو تنفيذ لما جاء في وثائق تقرير البندر[6].

وضع العمالة الوافدة في البحرين:

في تحقيق صحفي قامت به جريدة "الوقت"، عن مشكلات العمالة الوافدة في البحرين[7] شمل لقاءات مع ممثلي سفارات دول تمول البحرين بعمالة وافدة ضمت الهند، والبنغال، والفلبين، ومصر، ذكر بأن البحرين وحتى نهاية العام 2006 بلغ عدد سكانها 742561 منهم 283549 من الوافدين الذين يصل عدد العمالة منهم 89% أي 251477، وهو ما يمثل حوالي 71.50% من اجمالي القوى العاملة في البحرين البالغ عددها 351862. وحتى كتابة التحقيق، وبحسب الارقام المتوفرة من ممثلي تلك السفارات، فإن عدد الوافدين للبحرين قد بلغ حوالي 295 ألف على أقل تقدير، مما يعبر عن زيادة قدرها 4% في فترة خمسة أشهر من بداية العام 2007م.

---

[1] www.alwasatnews.com/newspager_pages/print_art.aspx?news_id=92903&news_type=LOC
[2] http://www.akhbar-alkhaleej.com/arc_Articles.asp?Article=209218&Sn=BNEW&IssueID=10813
[3] http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=1&ArticleId=288009
[4] http://www.bah-molsa.com/Arabic/news.asp?hNewsID=2987
[5] انعقدت في صالة أوال بفندق الخليج بتاريخ 7 فبراير 2007م بتنظيم من لجنة سيدات الأعمال بغرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع جمعية سيدات الأعمال البحرينية
[6] www.haaq.org/vedio/BahrainR2.pdf
[7] جريدة "الوقت" العدد 458 - 24 مايو 2007 http://www.alwaqt.com/art.php?aid=56663

تمثل الجالية الهندية النسبة الأكبر في عدد العمالة الوافدة في البحرين حيث يصل عددها إلى حوالي 160 ألفا، يعمل 40% منها في مجالات تفرض بطبيعتها الحصول على مؤهل علمي جامعي مثل المهن الطبية والشركات الكبرى والمصارف وغيرها، بينما يعمل أفراد الجالية العاملة المتبقية (60%) في مجالات المقاولات وفي القطاعات الخدماتية مثل المطاعم والفنادق والشركات والمتاجر المختلفة وخدم المنازل.

من جانب آخر، يشغل الوافدون البنغاليون في البحرين- البالغ عددهم نحو 90 ألف شخص- وظائف مختلفة منها المهن الطبية وأعمال الصيانة وبعض مجالات التعليم والتسويق والمصارف وأعمال المقاولات. ومن بين 35 ألف مواطن فلبيني في البحرين، تمثل خادمات المنازل الفلبينيات 15%، ينخرط حوالي 30 ألف من العمالة الوافدة الفلبينية في المهن الطبية والتعليمية والصيانة ودور التجميل. وأما عن العمالة الوافدة المصـــرية في البحرين، والتي تقدر بـ 9600 مصري يعملون في وظـــائف ومهن مختلفـــة في الطب والتعليم والقضاء والهنـــدسة وبعض الحرف المهنية واليدوية، كما يعمل البعض الآخر في المهن الفندقية.

موقف السلطات عن العمالة البحرينية:

في الوقت الذي يتم طرح دراسات وبرامج لإستقطاب العمالة (الوطنية) البحرينية على مستوى الإعلام والورش[8] والمنتديات[9]، يتم على أرض الواقع نقض ذلك بطريقة تعرب عن وجود مخطط آخر يتجاوز حد حلحلة أزمة البطالة المتصاعدة في البحرين. ويثار الشك في مصداقية تلك البرامج حين تواصل السلطات في جلب العمالة من الخارج، الأمر الذي يؤكده زيادة نسبة الوافدين- كما أشرنا آنفاً- والإعلانات التي تقوم بها وزارات الدولة في دول الجوار لإستقدام عمالة في تخصصات موجودة بين المواطنين. فمن ناحية يقوم ديوان الخدمة المدنية البحريني من جهة بمخاطبة الوزارات لتزويدها بالشواغر[10]، يقوم من جهة ثانية، بالإعلان خارج البحرين عن شواغر في وزارات الدولة، ولكن لغير البحرينيين، نذكر منها، للتدليل:

- إعلان في الجرائد الإردنية عن وجود شواغر في وزارة الكهرباء وتوفيرها لمواطني الأردن[11] يتبعه بزيارة وفد بحريني لإجراء المقابلات مع المتقدمين لتلك الوظائف.
- إعلان في الصحف المصرية عن حاجة وزارة التربية والتعليم للتعاقد مع معلمين في أكثر من 30 تخصصاً ويرسل وفداً من وزارة التربية لإجراء مقابلات التوظيف مع المتقدمين في عدد من البلدان العربية[12]
- إعلان في الصحف المصرية عن حاجة وزارة الصحة عن حاجتها لطبيب استشاري خاص بأمراض النساء والولادة[13]

من جانب آخر، فقد تعزز الشكوك في مصداقية برامج إستقطاب العمالة البحرينية من خلال تصريحات المسوئلين في وصف الشباب البحريني بالكسل وحب الدعة والراحة. فقد صرحت وزيرة التنمية الإجتماعية- فاطمة البلوشي- لقناة السي ان ان الأمريكية - التي عملت تحقيقاً مستقلاً عن الفقر في البحرين- عندما سؤلت عن عزوف السلطات البحرينية عن توظيف مواطنيها، بأن "البحرينيين لا يقبلون العمل الشاق، ويطالبون بالأعمال المكتبية[14]". تجدر الإشارة الى ان الوزيرة البلوشي قد تمت الإشارة اليها في صفحة 122 من الوثائق السرية لتقرير البندر الثاني[15] والى دورها المرتقب في الجزء الخاص "بالمجتمع المدني..استراتيجية التنظيم وأعادة التأهيل"[16].
وقد أكد نفس النظرة وزير العمل الذي شن حملة شعواء «على الشباب البحريني المتكاسل الذي يرفض ما يعرض عليه من وظائف مؤثرا الراحة على العمل، وتاركا الفرصة للعمال الأجانب لشغل الوظائف الشاغرة في بلده !»[17]. هذا الوصف للشباب البحريني بالكسل هو عكس ما توصل إليه بحث ميداني قامت به مراسلة البي بي سي البريطانية خلال زيارتها للبحرين في برنامج خاص عن الشباب في العالم العربي[18].

البعد الآخر الذي يشكك في مصداقية مشروع مكاتب التوظيف ومتابعة العمالة البحرينية المهاجرة، هو موضوع العمالة السائبة في البحرين، المعروفة بالفري فيزا، وهي عبارة عن تسهيل دخول آلاف من الوافدين لسوق العمل عبر تأشيرات عمل يوفرها متنفذون في البلاد. وتتوجه تلك العمالة الوافدة للأنخراط في أعمال متعددة وبراتب أقل من مستوى سوق العمل، مما سلبها من شواغر عمل حقيقية وأدى الى تدني دخل العامل البحريني. كما أدى ذلك، الى انجذاب مؤسسات وشركات (صغيرة وكبيرة) الى الإستفادة من هذه العمالة "الرخيصة" التكلفة، مما ضيق الخناق

---

[8] من 44 دينار (4,24 مليار دولار)، توفر ما يقارب بحلول العام 2011 تنفيذ 108 مشروع، بموازنات إجمالية تقدر بـ 2,9 مليار توقعت دراسة أجراها صندوق العمل أن يتم ألف وظيفة جديدة، http://www.alwaqt.com/art.php?aid=56731

[9] أقر وكيل وزارة العمل المساعد لشئون العمل في المنتدى الإقليمي حول العمالة الوافدة المنعقد في قطر في إبريل 2007 بأثر العمالة الوافدة في زيادة البطالة في صفوف المواطنين، الأمر الذي فرض النظر في اطروحات علاجية لها من خلال تعزيز القدرة التنافسية للعمالة الوطنية عبر دعمها بتشريعات وآليات عمل ترفع من مستوى كفاءتها الإنتاجية www.al-watan.com/data/20070421/index.asp?content=local6

[10] http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=2&ArticleId=287222

[11] http://www.alwasatnews.com/pdf/default.asp?issue_number=1879&p=1

[12] http://www.alayam.com/ArticleDetail.asp?CategoryId=2&ArticleId=269226

[13] http://www.arab7.com/up/file/1102962472968.jpg

[14] http://www.youtube.com/watch?v=fDfVo_Noino

[15] "البحرين 2005-2010- خطة العمل للمنظمة السرية.. الجزء الأول" – مركز الخليج لتنمية الديمقراطية "مواطن"- المملكة المتحدة- يناير 2007م

[16] http://www.haaq.org/vedio/CAS9AZ0L.pdf

[17] http://www.akhbar-alkhaleej.com/Articles.asp?Article=185783&Sn=BNEW

[18] www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4292000/4292381.stm

على المواطن البحريني. وبالرغم من اتخاذ وزارة العمل لإجراءات "صارمة" ضد العمالة الوافدة التي تعمل بطريقة غير شرعية، إلا إن تلك الإجراءات تقف عاجزة عن مواجهة الفساد الذي يعبر عنه كفلاء تلك العمالة، وأغلبهم متنفذون كبار وأفراد من العائلة الحاكمة.

العمالة المهجرة وتقرير البندر

يأتي مشروع فتح مكاتب لتوفير وظائف للشباب البحريني خارج الحدود البحرينية- بالتحديد في دول الخليج العربي- في ظل تواتر وجود توجه لخلق عمالة مهاجرة بحرينية. فبحسب ما ذكر في جريدة "الأيام" القريبة من السلطات الرسمية البحرينية في صفحتها الأولى بتاريخ 30 أبريل 2005م بأن هناك عمالة مهاجرة من البحرينيين العاملين في دول الخليج منهم 21 الف في الكويت واعداد قريبة من هذا الرقم في كل من قطر والامارات والسعودية واعداد أقل في عمان.

يؤكد هذا التوجه ما تم تسريبه من وثائق تقرير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية "مواطن" المعروف محلياً بتقرير "البندر" الذي أصدرت بخصوصه السلطات البحرينية حظراً قضائياً يمنع أي تداول إعلامي له. ففي الصفحة 110 من التقرير في الجزء الثالث المعنون "تحدي التجنيس.. تقديرات ومؤشرات" [19] :

" الهدف الإستراتيجي للدولة هو ضبط سرعة النمو السكاني ودعم فرص زيادة أعداد السُنة للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة البحرينية والتجانس الإجتماعي، وهي سياسة تستند على مبدأ التوازن القائم على السرعة في اتخاذ القرارات. وذلك عن طريق تقليص العمالة الأجنبية عند حدها الأدنى من خلال معالجة الأوضاع الإقتصادية وتفعيل استراتيجية معالجة البطالة بفتح فرص الهجرة للعناصر الشيعية مهما كانت قليلة مع الإستفادة القصوى من الكفاءات الأجنبية اللازمة للتنمية.. ".

تجدر الإشارة الى أن العديد من البرامج التي تم ذكرها في تقريري البندر - سواء كان التقرير الأول[20] أو الثاني- قد تم لمس أثرها في الواقع الملموس شعبياً، مما يلقي بظلال الشك في مصداقية مشروع مكاتب توظيف البحرينيين في دول الخليج، على أنها جزء من مشروع سياسي ويتضمن برنامج تهجير "قسري" عبر عنوان البحث عن الوظيفة الملائمة والجيدة.

إن حركة "حق" تعبر عن قلقها إزاء كل البرامج والخطط التدميرية والطائفية التي جاء بها البندر في تقارير مركز الخليج لتنمية الديمقراطية، ونطالب بوقفها والحؤول دون تنفيذها. إن مكاتب توظيف البحرينيين في الخارج، وإن بدت جذابة لبعض شباب البحرين المحبط واليائس من برامج حقيقية تعنى بها السلطات البحرينية وتهدف لايجاد حياة كريمة له على أرضه، فإنها لن تحل القضية الأساس الناتجة من الفساد المستشري في أجهزة الدولة والطائفية السياسية والدينية الممولة والموجهة من قبل الديوان الملكي كما ذكر في تقريري البندر.

إن "حق" تعرب عن تخوفها من أن تسهم هذه الممارسات في سلب الإستقرار والأمن العام، خصوصاً في ظل تزايد الأثار الاجتماعية والإقتصادية بسبب تنفيذ مشروع التغيير الديموغرافي والتجنيس السياسي الموجه. وتطلق "حق" الصفارة على على أثر هذا الموضوع على استقرار البحرين والمنطقة أيضا، وتنادي بأن تضغط المنظمات الدولية على السلطات المحلية للتخفيف من البطالة بين المواطنين بفتح الفرص في قطاعات عامة، مثل وزارة الداخلية والدفاع والحرس الوطني، الممنوعة عليهم والمفتوحة لغير المواطنين.

[19] http://www.haaq.org/vedio/tajnees1.pdf
[20] http://www.bahrainrights.org/files/albandar.pdf